

Strategies for evaluating the Egyptian special economic zones

Mohamed Adel Sayed Mohamed

Urban Planner- IT at general organization for physical planning

Abstract:

Many countries have been able to maximize the benefit from the special economic zones and develop their economy rapidly. The ability of these areas to attract investments, increase exports, and create job opportunities, which reflects positively on economic and social goals, and these areas are characterized by their ease of connection with the outside world; Which contributed a great role in the transfer of advanced technology and the application of modern administrative systems, and among the most famous countries that have achieved successes in how to use these areas during the past forty years is China; Many countries are applying and using Chinese models, and despite this spread of these areas in many countries, they have shown mixed results. As a result of its lack of success in other countries, especially in African countries, including: the Arab Republic of Egypt, as a result of its exposure to many challenges and obstacles, the most important of which are: weak infrastructure networks, the absence of a follow-up, monitoring and development role, in addition to the absence of economic feasibility studies.

Methodology:

The study focused on identifying the strategies for evaluating the special economic zones used by countries with experience in dealing with these zones in order to find out their shortcomings, and then applying them to the Egyptian special economic zones. To overcome the obstacles and challenges facing the Egyptian special zones in order to achieve the expected economic development, and on the basis of that, the research paper relied on three main axes:

- The first part used the theoretical study to define the concept of special economic zones, what are their types, and the purpose of their establishment.
- Then comes the second part, which is a combination of a descriptive study and a historical study that clarifies the current situation of the Egyptian special zones, mentioning their types and their most important features, in addition to identifying the future directions of these zones.
- And the third axis relied on knowing the strategies for evaluating the special economic zones and applying them to the Egyptian special zones, to measure the effectiveness of these zones and to identify their performance for the possibility of activating the role of the Egyptian special economic zones and raising their efficiency in order to work properly and achieve the expected results from them.

Keywords:

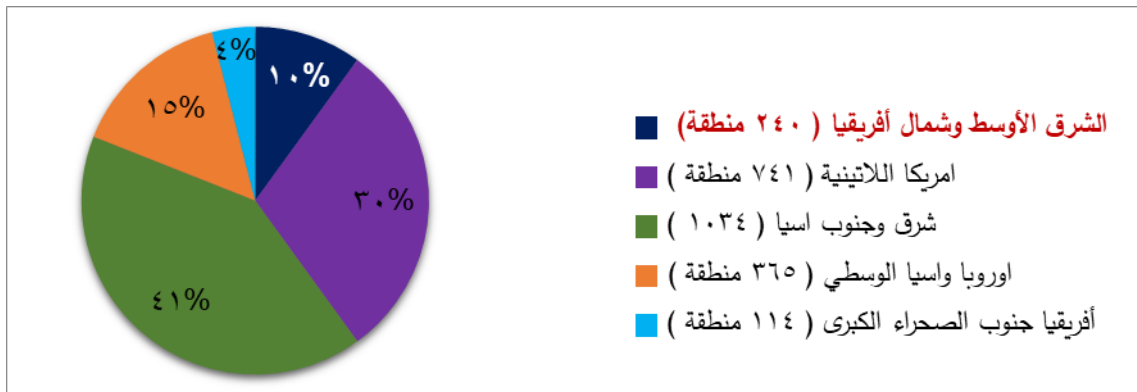
Definition of special economic zones- Egyptian special economic zones- evaluation strategies

المقدمة:

النمو الاقتصادي في معظم دول القارة الإفريقية يتقدم بصورة سريعة، وهناك سبع دول إفريقية من بين أسرع عشرة اقتصادات نموًا في العالم¹، ومن المتوقع أن يستمر ذلك التقدم لسنوات قادمة، وعلى الرغم من هذا النمو الاقتصادي القوي إلا أنه لا يزال خُلِقَ فرص العمل والحد من الفقر من التحديات الرئيسية للحكومات الإفريقية وخاصة الدول النامية.

تنطلع العديد من الدول للصين؛ التي أثبتت خلال العقود الثلاثة الماضية أن عملية الاستخدام الناجح للمناطق الاقتصادية الخاصة استطاعت أن تحدث تغيرات جذرية في اقتصادها بصورة غير مسبوقة؛ حيث استطاعت هذه المناطق أن تساهم بشكل كبير في جذب الاستثمارات الأجنبية، وشاركت في عملية تنمية حركة الصادرات، بالإضافة إلى خلق فرص عمل جديدة والتي بدورها سمحت لأعداد غير مسبوقة من الأفراد للخروج من دائرة الفقر، ورؤية الدول للنموذج الصيني الناجح ساهم بصورة رئيسة في انتشار ونمو المناطق الاقتصادية الخاصة بأنواعها المختلفة خلال العقدين الماضيين في كثير من دول العالم.

بلغ عدد المناطق الاقتصادية الخاصة في عام 2018 ميلاديًا أكثر من 4000 منطقة في حوالي 150 دولة²، كما يتضح بالشكل (1)، وتعد هذه المناطق أحد العوامل المبتكرة لتنمية الاقتصاد؛ لأن لها القدرة على خلق فرص عمل جديدة، كما أنها تشارك في عملية تنمية الصادرات، بالإضافة إلى إمكانية المشاركة في تحقيق التنمية الصناعية.



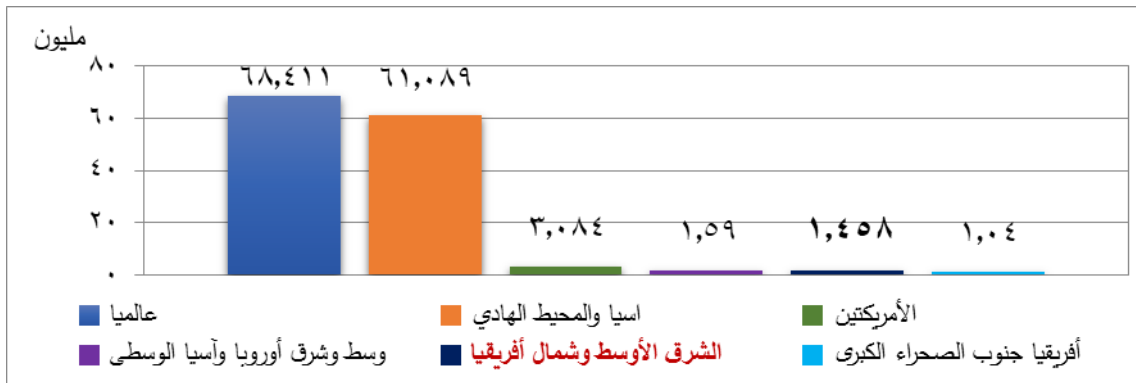
شكل (1) عدد المناطق الاقتصادية، ونسبتها حول العالم

المصدر: WIR19. UNCTAD 2019. *World Investment Report 2019: Special Economic Zones*

¹ UNDP. December, 2015. *Comparative Study on Special Economic Zones in Africa and China*

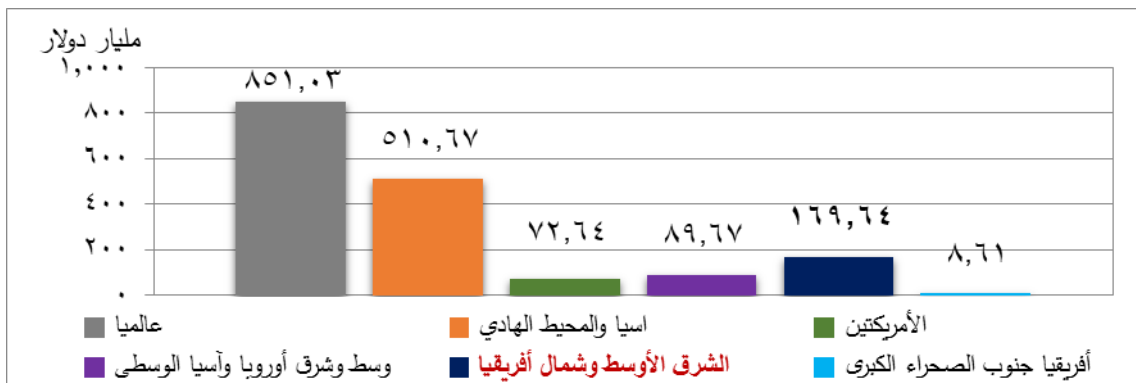
² WIR19. UNCTAD 2019. *World Investment Report 2019: Special Economic Zones*

من أوائل الدول الإفريقية التي أطلقت برنامج المناطق الاقتصادية الخاصة: مصر، وليبيا، وموريشيوس، والسنغال مع بدايات 1970 ميلادياً، وعلى الرغم من ذلك إلا أن أداء هذه المناطق اتمسم بالضعف مقارنةً ببقية المناطق على مستوى العالم من حيث: حجم الصادرات، وفرص العمل المولده، باستثناء مدغشقر وغانا وموريشيوس وكينيا؛ حيث يعد أدائهم جيداً نسبياً كما هو مبين بالشكل (2)، (3).



شكل (2) العاملة المباشرة المولدة من المناطق الاقتصادية الخاصة حول العالم (بالمليون)

المصدر: WIR19. UNCTAD 2019. *World Investment Report 2019: Special Economic Zones*



شكل (3) إجمالي الصادرات من المناطق الاقتصادية الخاصة حول العالم

المصدر: WIR19. UNCTAD 2019. *World Investment Report 2019: Special Economic Zones*

أهداف البحث:

تهدف الورقية البحثية إلى تحديد إطار لقياس مدى فاعلية المناطق الاقتصادية الخاصة المصرية والتعرف علي أدائها من خلال مجموعة من الاستراتيجيات، لتفعيل دور هذه المناطق والتغلب علي المعوقات والتحديات التي تواجهها؛ لكي تعمل بالصورة الصحيحة، وتحقق أعلى استفادة منها؛ لدعم الاقتصاد للدولة وتنميته وتحسينه وتطويره سواء على المدى القريب، أو على المدى البعيد، وذلك عن طريق الاستفادة من التجارب السابقة للدول، التي استطاعت أن تحقق طفرات اقتصادية من خلال إنشاء هذه المناطق وإدارتها.

1 المناطق الاقتصادية الخاصة

1.1 مفهوم المناطق الاقتصادية الخاصة

المناطق الاقتصادية الخاصة لها تاريخ طويل يعود إلى قرون عديدة، واختلفت التعريفات وتعددت الأسماء لمصطلح المناطق الاقتصادية الخاصة فيما بين البلدان والمؤسسات، ومع كل تطور تظهر أنواع جديدة من هذه المناطق أو تختفي بعضها أو يتم تغيير مسمياتها، ولكن يبقى فيما بينها قواسم مشتركة وقواعد لا تتغير، ويأتي هذا الاختلاف في التعريفات بسبب عدة عوامل يمكن إيجازها كالتالي³.

أ- الحاجة إلى التفريق بين أنواع المناطق التي تظهر بها اختلافات في الشكل والوظيفة.

ب- الاختلاف في المصطلحات الاقتصادية بين البلدان.

ت- رغبة أصحاب المناطق أو الحكومات في تمييز منتجاتهم عن المنتجات الأخرى.

ث- الترجمة المتعددة للمصطلح.

- في هذا البحث سأقوم بذكر أشهر التعريفات المتداولة لمصطلح المناطق الاقتصادية الخاصة وهم كالتالي:-

جدول (1) التعريفات المتداولة لمصطلح المناطق الاقتصادية الخاصة

قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017
<p>تصنف المناطق الاقتصادية الخاصة كجزء منفصل عن المناطق الحرة، ولكل منهما قانون خاص بهم، ويُعرّف القانون المصري المناطق الاقتصادية الخاصة على أنها مناطق تنشأ بقرار من رئيس الجمهورية، وهي عبارة عن منطقة محددة لها دائرة جمركية خاصة، ونظام للإدارة الضريبية، وتتمتع هذه المناطق بإعفاء من الضرائب الجمركية، ومن ضريبة المبيعات، ومن جميع الضرائب والرسوم بالنسبة للمعدات والآلات والمواد الخام وقطع الغيار وأي مواد أو مكونات مستوردة من الخارج، كما تتميز هذه المناطق بكافة الضمانات المقررة في قانون الاستثمار، ومن أهمها:</p> <ul style="list-style-type: none">• حرية تحويل رأس المال المستثمر، وأرباح المشروعات إلى الخارج، واختيار مجال الاستثمار والشكل القانوني للمشروعات، وتحديد أسعار المنتجات وهامش الربح.

³ Zhihua, D. 2016. *Special Economic Zones: Lessons from the Global Experience*. Private Enterprise Development in Low-Income Countries (PEDL) Synthesis Paper Series, No.1

- إعفاء كافة الأصول الرأسمالية، ومستلزمات الإنتاج اللازمة؛ لمزاولة نشاط المشروع من أي رسوم جمركية، أو ضرائب على المبيعات، أو غيرها من الضرائب طوال فترة مزاولة النشاط، وأيضًا إعفاء صادرات وواردات المشروع من وإلى خارج البلاد من أية رسوم جمركية، أو ضرائب سواءً كانت ضرائب على المبيعات، أو غيرها من الضرائب، أو الرسوم المعمول بها داخل البلاد.
- إعفاء كامل المكونات المحلية للسلع المنتجة بمشروعات المنطقة من الرسوم الجمركية عليها في حالة البيع في السوق المحلي للبلاد.

منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مناطق محددة جغرافيًا، وتسهل الحكومات من خلالها النشاط الصناعي من خلال تقديم الحوافز المالية والتنظيمية والقانونية، كما أنها مجهزة ببنية تحتية قوية ومناسبة لنوع المنطقة، وتستخدم هذه المناطق على نطاق واسع في معظم الاقتصادات النامية، والعديد من البلدان المتقدمة.

Source : United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) - World Investment Report, 2019, - Chapter IV, "Special Economic Zones"

"مؤسسة الاستثمار والخدمات الاستشارية"

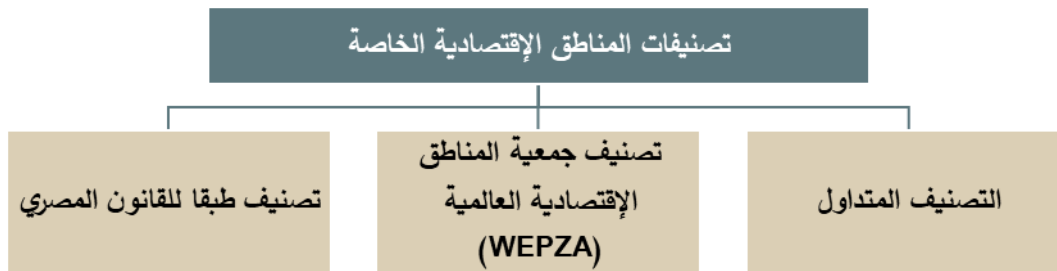
منطقة جغرافية محددة داخل حدود الدولة، بحيث تختلف قواعد العمل بها عن القواعد في الدولة، وهذه القواعد تكون مختلفة من حيث أنظمة الاستثمار والتجارة الدولية والجمارك والضرائب، وتكون المنطقة ذات بيئة أعمال أكثر تحررًا وفاعلية عن المناطق الأخرى.

Source : Facility for Investment Climate Advisory Services (FIAS) of the World Bank Group, 2008, "Special Economic Zones: Performance, Lessons Learned, and Implications for Zone Development"

من خلال التعريفات السابقة، يمكن الخروج بتعريف شامل، يتضمن المفاهيم السابقة، ويجمع بينها، وهو أن المناطق الاقتصادية الخاصة عبارة عن منطقة محددة جغرافيًا، ويمكن أن تكون مسورة، وتتميز باختلاف قواعد العمل بها، كما أن لها أنظمة اقتصادية منفصلة عن باقي المناطق، ولها امتيازات سياسية ومالية وضريبية، ويكون الهدف الرئيسي من إنشائها هو تعزيز الاستثمارات الأجنبية، وتحقيق التنمية الصناعية والتجارية؛ لكي تساعد على تحسين عملية النمو الاقتصادي للدول.

1.2 أنواع المناطق الاقتصادية الخاصة

يوجد نوعان رئيسيان: وهما تصنيف جمعية المناطق الاقتصادية العالمية (WEPZA)، والتصنيف المتداول الذي تستخدمه معظم الدول، وهذان التصنيفان مختلفان عن تصنيف القانون المصري لهذه المناطق؛ حيث إن القانون المصري يقسم هذه المناطق إلى ثلاثة أنواع، وهي المناطق الحرة العامة، والمناطق الحرة الخاصة، والمناطق ذات الطبيعة الخاصة، وهم كالتالي:



شكل (4) التصنيفات المختلفة لأنواع المناطق الاقتصادية الخاصة

جدول (2) تصنيف المناطق الاقتصادية الخاصة عالمياً

أنواع المناطق الاقتصادية الخاصة وأسمائها طبقاً للتصنيفات العالمية	التصنيف
المناطق الحرة	التصنيف المتداول ⁴
مناطق تجهيز الصادرات	
المؤسسات الحرة	
الموانئ الحرة	
المناطق الحرة العامة	تصنيف القانون المصري ⁵
المناطق الحرة الخاصة	
المناطق ذات الطبيعة الخاصة	
مناطق واسعة النطاق	تصنيف جمعية المناطق الاقتصادية العالمية (WEPZA)
مناطق صغيرة النطاق	

في هذا البحث، سوف يستخدم الباحث التصنيف المتداول للمناطق الاقتصادية الخاصة لاستخدام معظم الدول هذا التصنيف، وخاصة الدول ذات الخبرة في مجال إنشاء هذه المناطق، والتي استطاعت عمل تغييرات جذرية ناجحة في اقتصادها باستخدام تلك المناطق الخاصة.

⁴ WIR19. UNCTAD 2019. *World Investment Report 2019: Special Economic Zones*. New York and Geneva: United Nations

⁵ قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017 ميلادياً

1.3 أهداف إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة:

بعد نجاح أول منطقة اقتصادية خاصة حديثة (لها برنامج اقتصادي ونظام جمركي وضريبي مستقل عن باقي المناطق الاقتصادية) بمنطقة شانون في جمهورية أيرلندا في عام 1959 ميلادياً، زادت هذه المناطق بصورة سريعة، وتم استخدامها من قبل الدول كأداة؛ لتحقيق التنمية، والمشاركة في تحسين الأوضاع الاقتصادية لها وخاصة اقتصاديات الدول النامية، ووفقاً لتقرير منظمة العمل الدولية (ILO)، وصل عدد المناطق من 176 منطقة في 47 دولة عام 1986 إلى أكثر من 4500 منطقة في أكثر من 140 دولة بحلول عام 2018⁶، وتختلف أهداف إنشاء هذه المناطق من دولة إلى أخرى، ولكن هناك أهدافاً ثابتة يتركز عليها الهدف من إنشاء هذه المناطق، تنقسم هذه الأهداف إلى نوعين، وهما: أهداف مباشرة (أهداف قصيرة المدى)، وأهداف غير مباشرة (أهداف طويلة المدى).



شكل (5) أهداف إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة⁷

2 المناطق الاقتصادية الخاصة المصرية

2.1 تعريف المناطق الاقتصادية الخاصة طبقاً للقانون المصري

يختلف تعريف المناطق الاقتصادية الخاصة عن المناطق الحرة طبقاً للقوانين والتشريعات المصرية، ولكل منهما قانونه الخاص، ويتعامل القانون المصري مع المناطق الاقتصادية الخاصة على أنها نوع من أنواع المناطق الحرة، ويختلف هذا التصنيف عن باقي الدول المطورة لهذه المناطق، والتي تعتمد على استخدام التصنيف المتداول، ويرجع هذا التفريق في التعريف والفصل؛ حيث لم يتواجد غير نوع واحد فقط من المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة في مصر، وحتى الآن تصنف المناطق الاقتصادية الخاصة كنوع من أنواع المناطق الحرة،

⁶ Towards Economic Diversification across the Continent. UNCTAD 2021. *HANDBOOK ON SPECIAL ECONOMIC ZONES IN AFRICA*. United Nations Conference on Trade and Development

⁷ COMCEC. October 2017. *Special Economic Zones in the OIC Region: Learning from Experience*

وتخضع لسلطاتها الإدارية، ولم يظهر أي نوع من الأنواع المختلفة للمناطق الاقتصادية الخاصة في جمهورية مصر العربية، مثل: مناطق تجهيز الصادرات، أو الموانئ الحرة، ويعرف القانون المصري المناطق الحرة على أنها جزء من أراضي الدولة، يدخل ضمن حدودها سياسياً، ويخضع لسلطاتها الإدارية، ولكن يتم التعامل فيه بصورة خاصة، وذلك من النواحي الجمركية والاستيرادية والنقدية، وأي إجراءات تتعلق بحركة البضائع دخولاً وخروجاً؛ حيث يكون لها دائرة جمركية خاصة، ونظام للإدارة الضريبية، وتكون هذه المناطق معفاة من ضريبة المبيعات، ومن جميع الضرائب والرسوم بالنسبة للمعدات والآلات والمواد الخام وقطع الغيار، وأي مواد أو مكونات مستوردة من الخارج، كما أنها تتميز بكافة الضمانات المقررة في قانون الاستثمار.

عرفت مصر مصطلح المناطق الاقتصادية الخاصة في منتصف عام 2002، بناء على تجارب الدول الإقليمية والعالمية في طرق جذب الاستثمارات إليها ووسائلها، وأصدرت قانوناً خاصاً بها رقم 83 لسنة 2002 منفصلاً عن المناطق الحرة، ولكن تعريف المناطق الاقتصادية الخاصة يكاد يطابق تعريف المناطق الحرة طبقاً للقوانين والتشريعات المصرية، وتم تعديل القانون الخاص بالمناطق الاقتصادية الخاصة في عام 2015 ميلادياً، ويُعرّف القانون هذه المناطق على أنها منطقة يصدر قرار إنشائها من رئيس الجمهورية، ويمكن أن تكون داخل الحيز العمراني أو خارجة للمدن أو القرى، ويكون الهدف منها إقامة مشروعات زراعية أو صناعية أو خدمية، ويمكن إلحاق ميناء جوي أو بحري أو جاف بها، ويكون لكل منطقة هيئة تتبع رئيس الوزراء، تختص بإدارة القانون وتطبيقه، وجذب الاستثمارات، وهي أيضاً المسنولة عن تنمية المنطقة، ويتم توفير لها كافة المرافق والخدمات بأرقى المعايير والمواصفات الفنية.

يوضح الجدول التالي، مقارنة بين المناطق الحرة والمناطق الاقتصادية الخاصة، من حيث: التعريفات، والمزايا، والحوافز بالنسبة للقوانين، والتشريعات المصرية.⁸

جدول (3) مقارنة بين المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة طبقاً لقانون جمهورية مصر العربية

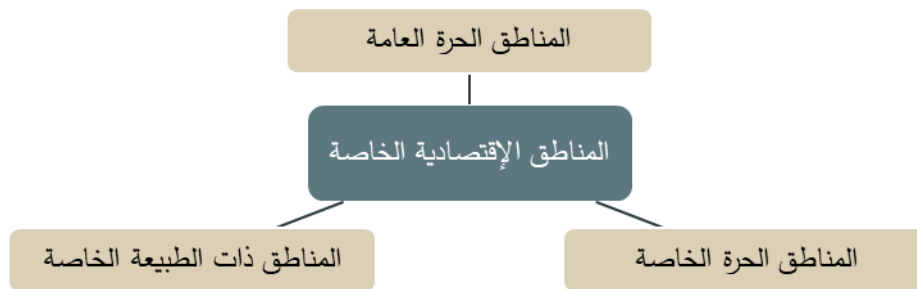
المناطق الحرة	المناطق الاقتصادية الخاصة	أوجه المقارنة
هي جزء من إقليم الدولة، يدخل ضمن حدودها، ويخضع لسلطتها الإدارية، ويتم التعامل فيه وفقاً لأحكام ضريبية وجمركية ونقدية خاصة.	مناطق تنشأ بقرار من رئيس الجمهورية، وتعمل على جذب الاستثمارات ؛ لإقامة المشروعات الزراعية والصناعية والخدمية القادرة على المنافسة مع مثيلاتها في العالم، وتوفير المرافق والخدمات والمواصفات الفنية وتطبيق النظم والمزايا والإعفاءات الكفيلة بإطلاق طاقات الاستثمار والتنمية، وتوفير القوى البشرية المدربة، وتهيئة أفضل مناخ للعمل جاذب للاستثمار.	تعريف القانون المصري
المنطقة الحرة الخاصة هي كيان منفرد، يمثل مشروعاً واحداً مستقلاً (أو أكثر من مشروع في أنشطة مماثلة)، يتحتم تواجده خارج نطاق المناطق الحرة العامة بمواقع معينة؛ للاستفادة من المزايا التي يتيحها هذا الموقع، من حيث: القرب من مصادر المواد الخام، ومستلزمات الإنتاج، أو أسواق التصدير، أو العمالة اللازمة، أو التكامل مع مشروعات قريبة، أو الحاجة إلى قربه من ميناء، أو طريق بري معني.		الأنواع

⁸ قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017 لجمهورية مصر العربية

المناطق الحرة	المناطق الاقتصادية الخاصة	أوجه المقارنة
<p style="text-align: center;">المنطقة الحرة العامة</p> <p>هي مناطق مزودة بالمرافق والبنية الأساسية اللازمة للتشغيل واستقبال المشروعات (طرق - كهرباء - محطات صرف صحي - شبكات مياه - تليفونات)، بالإضافة إلى وحدة جمركية متكاملة، ووحدة لشرطة أمن المواني، ووحدة أمن بكل منطقة تعمل على مدى 24 ساعة. وقد روعي أن يتم اختيار مواقع المناطق الحرة، بحيث تتواجد بالمدن الكبرى المميّزة بموقعها، وتوافر العمالة وإمكانياتها الداعمة للمنطقة، وبالقرب من الموانئ البحرية والجوية.</p>		
<p>- جميع الآلات، ومستلزمات الإنتاج معفاة من الجمارك، وضريبة المبيعات، والرسوم الأخرى عند التصدير للداخل.</p> <p>- عدم جواز التسعير الجبري، وتحديد الربح.</p> <p>- حرية البيع في السوق المحلي.</p> <p>- توصيل الخدمات والمرافق الأساسية إلى موقع ممارسة النشاط.</p> <p>- يوجد بالمنطقة دائرة جمركية خاصة، ونظام خاص للإدارة الجمركية.</p>	<p>- حرية تحويل رأس المال المستثمر، وأرباح المشروعات إلى الخارج، واختيار مجال الاستثمار، والشكل القانوني للمشروعات، وتحديد أسعار المنتجات، وهامش الربح.</p> <p>- منح المستثمرين الأجانب والعاملين تسهيلات في الإقامة و تصاريح إقامة بناءً على طلب المشروع.</p> <p>- إعفاء كافة الأصول الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج اللازمة؛ لمزاولة نشاط المشروع من أية رسوم جمركية، أو ضرائب على المبيعات، أو غيرها من الضرائب طوال فترة مزاولة النشاط، وصادرات وواردات المشروع من وإلى خارج البلاد.</p> <p>- عدم خضوع المشروع وأرباحه للقوانين، أو التشريعات الضريبية، أو</p>	<p style="text-align: center;">المزايا، والضمانات، والحوافز</p>

المناطق الحرة	المناطق الاقتصادية الخاصة	أوجه المقارنة
	الجمركية المعمول بها داخل البلاد طوال فترة مزاوله النشاط.	

الباحث سيقوم باستخدام المصطلح المتداول الصحيح، وهو المناطق الاقتصادية الخاصة، والذي يشمل المناطق الحرة المصرية بأنواعها، وليس العكس طبقاً للقانون المصري، الذي يصنف المناطق الاقتصادية الخاصة كنوع من أنواع المناطق الحرة.



شكل (6) تصنيف قانون جمهورية مصر العربية للمناطق الاقتصادية الخاصة⁹

2.2 الوضع الحالي للمناطق الاقتصادية الخاصة في مصر، وأهم مؤشرات أدائها

منذ لم يتم إنشاء غير نمط واحد فقط من هذه المناطق، وهو المناطق الحرة، والتي تم تقسيمها إلى نوعين، وهما: المناطق الحرة العامة، والمناطق الحرة الخاصة، وعَرَّف القانون المصري المناطق الحرة العامة على أنها منطقة تخضع لسيادة الدولة، وتقع في أغلب الأحيان على أحد منافذها البحرية أو البرية أو الجوية، ويتم تحديدها بالأسوار لفصلها عن باقي إقليم الدولة، وتضم المنطقة العامة مجموعة من المشروعات الاستثمارية التي تقام للاستفادة من حوافز ومزايا الاستثمار في هذه المنطقة، وتقوم الدولة بتوفير البنية الأساسية اللازمة لممارسة النشاط داخل هذه المنطقة ويوجد في مصر 9 مناطق حرة عامة، والمناطق الحرة العامة المصرية مناطق غير متخصصة باستثناء المنطقة الإعلامية؛ حيث إن المنطقة الحرة الواحدة تضم عددًا من مشروعات التخزين، والمشروعات الصناعية، والخدمية، والتمويلية دون أن تقتصر على نشاط واحد، وفيما يلي البيانات الخاصة بالمناطق الاقتصادية الخاصة القائمة.

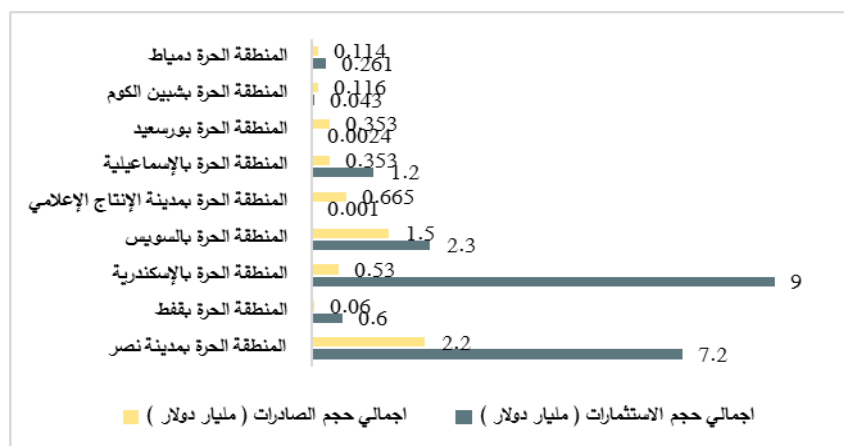
⁹ قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017 لجمهورية مصر العربية



شكل (7) توزيع المناطق الاقتصادية الخاصة المصرية علي محافظات الجمهورية

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

يوضح الجدول التالي اجمالي حجم الاستثمارات والصادرات وفرص العمالة علي مستوي المناطق الاقتصادية الخاصة المصرية التسعة:



شكل (8) حجم الاستثمارات والصادرات للمناطق الاقتصادية الخاصة المصرية

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

2.3 المناطق الاقتصادية الخاصة المصرية المستهدفة حديثاً

في ضوء نمو العوائد الاقتصادية التي تحققها المناطق الاقتصادية الخاصة المصرية للاقتصاد القومي، وسعي الهيئة العامة للاستثمار بالتنسيق مع الجهات الحكومية المختصة، والأجهزة التنفيذية لبعض المحافظات إلى توسع أعداد المناطق الاقتصادية الخاصة وزيادتها، تم اقتراح أربع مناطق جديدة بكل من: شمال غرب خليج السويس، ومحافظة المنيا، ومحافظة جنوب سيناء، ومدينة بدر، ومنطقة شمال غرب خليج السويس.



شكل (9) توزيع المناطق الاقتصادية الخاصة المصرية المقترحة علي محافظات الجمهورية
المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

2.4 المشروعات المقترحة لخدمة المناطق الاقتصادية الخاصة

قامت الحكومة المصرية بالتزامن مع اقتراح المناطق الاقتصادية الخاصة المستهدفة حديثاً البدء في تنفيذ استراتيجيات جديدة للمناطق الاقتصادية الخاصة المصرية، وذلك بهدف تحسين أداء المناطق القائمة؛ حيث إنها تكون داعمة للمناطق المستهدفة حديثاً، وارتكزت هذه الاستراتيجيات على محورين رئيسيين كالتالي: المحور الأول: مشروعات تنمية وإعادة تأهيل للموانئ القريبة من المناطق الاقتصادية الخاصة، والمحور الثاني: مشروعات تطوير الأنظمة الإدارية للمناطق الاقتصادية الخاصة.

3 إستراتيجيات تنمية المناطق الاقتصادية الخاصة

المناطق الاقتصادية الخاصة يمكن أن تحدث تغيرات جذرية في اقتصاد الدول إذا تم استخدامها الاستخدام الصحيح؛ لقدرتها على جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتوفير فرص عمل، وطبقاً للإحصائيات الدولية استطاعت هذه المناطق تحقيق أكثر من 850 مليار دولار أمريكي من الصادرات على مستوى العالم،

كما أنها وفرت 65 مليون فرصة عمل حول العالم، ولكن إذا لم يتم التعامل مع هذه المناطق بالصورة السليمة والصحيحة، يمكن أن تحدث تشوهات اقتصادية تؤثر سلبياً على الدولة، وتصبح عائقاً وعقبة في عملية التنمية الاقتصادية للدولة، كما حدث في بعض الدول الإفريقية والهندية¹⁰.

تختلف المناهج المستخدمة لإنشاء برامج المناطق الاقتصادية الخاصة وتشغيلها وإدارتها من نوع إلى آخر ومن دولة إلى أخرى، ولكن يوجد مجموعة من الاستراتيجيات والأسس والقواعد والمعايير العالمية التي وضعتها الدول ذات الخبرة في التعامل مع هذه المناطق، وجعلها تتغلب على التحديات، وتصبح مناطق اقتصادية مستدامة، وتحدد هذه الأسس كيفية تعامل الحكومة والمشغلين والمستثمرين مع هذه المناطق، وتم تطبيق هذه الاستراتيجيات والمعايير في أكثر من 115 دولة حول العالم، وتم اعتمادهم ومراجعتهم من قبل منظمة التجارة العالمية (WTO)، وأيضاً من قبل المعهد الدولي للعلوم الإدارية (IIAS)، كما أنه تم اعتبار هذه الأسس والمعايير استراتيجيات وتوجهات وسياسات لاتفاقيات التجارة الإقليمية (RTAS)¹¹.



شكل (10) الجهات المعتمدة لإستراتيجيات تنمية المناطق الإقتصادية الخاصة

¹⁰ WIR19. UNCTAD 2019. *World Investment Report 2019: Special Economic Zones*. New York and Geneva: United Nations.

¹¹ نفس المصدر السابق

الاستراتيجيات والمعايير التي تم وضعها والاتفاق عليها من أكثر من جهة، وتم تطبيقها في العديد من الدول، لها نفس الأهمية والتأثير على المناطق الاقتصادية الخاصة، وبغياب أي عامل من هذه العوامل يؤثر سلباً عليها، ويمكن أن يؤدي إلى فشل المنطقة وعدم استمرارها، وتنقسم هذه الاستراتيجيات إلى ثلاثة قطاعات رئيسة كالتالي¹²:



شكل (11) العناصر الفرعية المكونة لإستراتيجيات تنمية المناطق الاقتصادية الخاصة

4 تقييم المناطق الاقتصادية الخاصة المصرية

سيقوم الباحث بتقييم أداء المناطق الاقتصادية الخاصة المصرية، من خلال هذا الإطار مدى تحقيقه لتلك العوامل التي وضعتها الدول والمنظمات العالمية المتخصصة في مجالات إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة، وطرق تشغيلها، وتطويرها، والذي تم إعتقادها ومراجعتها من ثلاث جهات عالمية وهم منظمة التجارة العالمية (WTO)، و المعهد الدولي للعلوم الإدارية (IIAS)، كما أنه تم اعتبار هذه الأسس والمعايير استراتيجيات وتوجهات وسياسات لاتفاقيات التجارة الإقليمية (RTAS)¹³، يوضح الجدول التالي مدى تحقيق عوامل التقييم السابق ذكرها للمناطق الاقتصادية الخاصة المصرية التسعة للتعرف علي مؤشرات أداء تلك المناطق، وذلك عن طريق إستخدام مجموعة من المعايير الوصفية، وسيتم توصيف المعايير كالاتي: يوجد "9" مناطق اقتصادية خاصة مصرية و"13" عنصر لتقييم ادائها، وسيتم التقييم بثلاث معايير وصفية وهي (تم تحقيق العنصر بكفاءة بالمنطقة – يحتاج العنصر الي دعم بالمنطقة – لم يتم تحقيق العنصر بالمنطقة).

¹² Standing Committee for Economic and Commercial Cooperation of the Organization of the Islamic Cooperation (COMCEC). October 2017. *Special Economic Zones in the OIC Region: Learning from Experience*

¹³ WIR19. UNCTAD 2019. *World Investment Report 2019: Special Economic Zones*. New York and Geneva: United Nations

**INTERNATIONAL JOURNAL OF
ADVANCED SCIENTIFIC RESEARCH AND INNOVATION
VOLUME 5, ISSUE 2, 2022, 28 – 48.**

معايير وصفية لتقييم أداء المناطق الاقتصادية الخاصة المصرية									
المناطق الاقتصادية الخاصة المصرية									عناصر التقييم
المنطقة الحرة بدمياط	المنطقة الحرة بشبين الكوم	المنطقة الحرة ببورسعيد	المنطقة الحرة بالإسماعيلية	المنطقة الحرة بمدينة الإنتاج الإعلامي	المنطقة الحرة بالسويس	المنطقة الحرة بالإسكندرية	المنطقة الحرة بقفط	المنطقة الحرة بمدينة نصر	
العوامل التنظيمية									
يحتاج إلي دعم	يحتاج إلي دعم	يحتاج إلي دعم	يحتاج إلي دعم	يحتاج إلي دعم	يحتاج إلي دعم	يحتاج إلي دعم	يحتاج إلي دعم	يحتاج إلي دعم	وضع الأهداف والرؤية المستقبلية
تم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق	دراسات الجدوي واختيار نوع المنطقة
تم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق	الدعم السياسي والاستراتيجي
يحتاج إلي دعم	لم يتم التحقيق	يحتاج إلي دعم	يحتاج إلي دعم	يحتاج إلي دعم	يحتاج إلي دعم	يحتاج إلي دعم	يحتاج إلي دعم	يحتاج إلي دعم	إدارة المناطق
يحتاج إلي دعم	يحتاج إلي دعم	يحتاج إلي دعم	يحتاج إلي دعم	تم التحقيق	يحتاج إلي دعم	يحتاج إلي دعم	يحتاج إلي دعم	يحتاج إلي دعم	الأطر القانونية والتنظيمية
يحتاج إلي دعم	يحتاج إلي دعم	يحتاج إلي دعم	يحتاج إلي دعم	يحتاج إلي دعم	يحتاج إلي دعم	يحتاج إلي دعم	يحتاج إلي دعم	يحتاج إلي دعم	عمليات التشغيل والتطوير
العوامل الاقتصادية									
تم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق	اختيار القطاعات والأشطة
لم يتم التحقيق	لم يتم التحقيق	لم يتم التحقيق	لم يتم التحقيق	تم التحقيق	لم يتم التحقيق	لم يتم التحقيق	لم يتم التحقيق	لم يتم التحقيق	تعزيز الروابط مع الأسواق المحلية
لم يتم التحقيق	لم يتم التحقيق	لم يتم التحقيق	لم يتم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق	لم يتم التحقيق	لم يتم التحقيق	لم يتم التحقيق	الترويج للمناطق الاقتصادية الخاصة
العوامل المكائنية									
تم التحقيق	يحتاج إلي دعم	تم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق	لم يتم التحقيق	تم التحقيق	اختيار الموقع
تم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق	لم يتم التحقيق	تم التحقيق	القرب من التجمعات الحضرية
تم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق	لم يتم التحقيق	تم التحقيق	البنية التحتية الحديثة
تم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق	لم يتم التحقيق	تم التحقيق	توافر الخدمات

جدول (4) المعايير الوصفية لتقييم أداء المناطق الاقتصادية الخاصة ومدى تحقيقها لعناصر التقييم

5 النتائج

يتضح من الجدول السابق أن المناطق الاقتصادية الخاصة نجحت في تحقيق نسبة كبيرة بالنسبة للعوامل المكانية، ولكنها تواجه مشكلات في العوامل الأخرى وخاصة العوامل الاقتصادية، ويمكن تلخيص أهم المؤشرات بالنسبة للمناطق الاقتصادية الخاصة المصرية كالآتي:

- أضعف عنصر من عناصر تقييم المناطق الاقتصادية الخاصة المصرية، وهو عنصر تعزيز الروابط مع الأسواق المحلية، حيث لم يتحقق العنصر إلا في منطقة واحدة فقط؛ ويرجع ذلك الضعف لعدم وجود ربط بين المناطق الاقتصادية الخاصة والأسواق المحلية، سواء على مستوى المنتجات أو على مستوى تحسين ورفع كفاءة الأيدي العاملة، ونقل التكنولوجيا الحديثة إلى الأسواق المحلية.

- يأتي عنصر الترويج للمناطق الاقتصادية الخاصة في المرتبة الثانية من حيث التحقيق على مستوى المناطق والذي تم تحقيقه في منطقتين؛ حيث لم يتم الترويج للمناطق الاقتصادية الخاصة المصرية سابقاً باستثناء المنطقة الاقتصادية الخاصة بالسويس المنشأة حديثاً، ورغم أن عملية الترويج لتلك المنطقة ساعدت على جذب المزيد من الاستثمارات الخارجية، لكنها لم تُطبق على باقي المناطق الاقتصادية الخاصة المصرية.

- تتقارب نسب عناصر تقييم المناطق الاقتصادية الخاصة المتبقية من بعضها؛ وذلك بسبب تحقيق جزء من تلك العناصر بالمناطق الاقتصادية الخاصة المصرية، مثل: عنصر وضع الأهداف والرؤية المستقبلية، حيث معظم المناطق الاقتصادية الخاصة المصرية وضعت الأهداف قصيرة المدى، ولم تعتمد على وضع أهداف طويلة المدى؛ لتحقيق أقصى استفادة من تلك المناطق، وبالنسبة لعنصر إدارة المناطق الاقتصادية الخاصة، وعمليات تشغيل المنطقة وتطويرها لم يتم تحقيقهما بالنسب المتوقعة؛ حيث طبقاً للدراسات الحديثة وخبرات الدول التي تتعامل مع المناطق الاقتصادية الخاصة وأبرزهم الصين، تختار النموذج الهجين (PPP) في إدارة تلك المناطق وتشغيلها، وهو مزيج بين القطاع العام والقطاع الخاص، وأيضاً عنصر الأطر القانونية والتنظيمية اتسم بالضعف على مستوى المناطق الاقتصادية الخاصة المصرية؛ وذلك لعدم توافر إدارات متخصصة للمتابعة، وتقييم المناطق الاقتصادية الخاصة المصرية وتطويرها وتنميتها.

- المناطق الاقتصادية الخاصة المصرية تتمتع بموقع استراتيجي فريد ومميز باستثناء المنطقة الحرة بقطر، وغير ذلك جميع المناطق ذات اتصالية كبيرة، وشبكة بنية أساسية قوية ومستدامة.

- تعد المنطقة الحرة بمدينة الإنتاج الإعلامي إحدى أنجح المناطق الاقتصادية الخاصة المصرية، وأكثرهم تحقيقاً لعناصر التقييم حيث استطاعت تحقيق 10 عناصر بكفاءة والثلاث عناصر الأخرى تحتاج إلي دعم، وأقل المناطق تقييماً، وأكثرهم تدهوراً هي المنطقة الحرة بقفط التي حققت ثلاث عناصر بكفاءة لم تستطع تحقيق 6 عناصر والمتبقي يحتاج إلي دعم.

6 التوصيات

6.1 توصيات مشتركة بين المناطق الاقتصادية الخاصة المصرية التسعة:

- التركيز على الأهداف طويلة المدى: عدم الاعتماد على الأهداف قصيرة المدى (الأهداف المباشرة) فقط، ولكن لابد من السعي لتحقيق الأهداف طويلة المدى؛ حيث يمثل تحقيق الأهداف قصيرة المدى مقياس لمدى نجاح المنطقة في بداية نشأتها وعملية تشغيلها، ولضمان استدامة نجاح المنطقة واستمرار مشاركتها في عملية التنمية الاقتصادية للبلاد، فعن طريق مدى تحقيقها للأهداف طويلة المدى.
- استخدام النموذج الهجين (PPP) لإدارة المناطق الاقتصادية الخاصة المصرية، واستخدامه في عمليات التشغيل والتطوير: النموذج الهجين (PPP) هو عبارة عن مشاركة القطاع الخاص مع القطاع العام في كافة عمليات إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة المصرية وتشغيلها وتطويرها.
- إنشاء مراكز وإدارات لتقييم المناطق الاقتصادية الخاصة المصرية وتطويرها: لضمان عملية استدامة المناطق الاقتصادية الخاصة، وعدم مواجهتها للمشكلات والمعوقات المستقبلية، بالإضافة إلى دور تقييمها لتلك المناطق طبقاً لمدى تحقيقها لأهدافها الموضوعية، وفي حالة عجزها عن تحقيق تلك الأهداف يتم وضع خطط للتطوير والتنمية.
- ربط الأسواق المحلية بالمناطق الاقتصادية الخاصة المصرية: عنصر ربط المناطق الاقتصادية الخاصة بالأسواق المحلية المصرية من أهم العناصر التي لا يمكن الإغفال عنها، وبدون عملية الربط تتحول المناطق الاقتصادية الخاصة من عملية الدعم لاقتصاد الدولة إلى عملية إحداث تشوهات جسيمة وآثار سلبية، وفي بعض الأحيان لا يمكن حلها، ومن تلك الآثار السلبية زيادة عمليات التهريب من تلك المناطق إلى الأسواق المحلية؛ مما يؤثر بصورة سلبية على المنتجات المحلية، وعملية التنسيق مع تلك المناطق ضمن شروط وقوانين ولوائح يمنعون تلك الآثار السلبية من الحدوث.

- الترويج للمناطق الاقتصادية الخاصة: حققت عملية الترويج للمنطقة ذات الطبيعة الخاصة بالسويس نجاحًا كبيرًا، واستطاعت جذب المزيد من الاستثمارات إلى البلاد، وعملية الترويج لا بد من تطبيقها للمناطق الاقتصادية الخاصة المصرية القائمة أيضًا، والتركز على أهم المميزات التي يمكن أن تقدمها تلك المناطق ونقاط القوى الخاصة بها لجذب المزيد من الاستثمارات.

6.2 توصيات منفصلة لبعض المناطق الاقتصادية الخاصة المصرية:

- تعزيز موقع المنطقة الاقتصادية الخاصة بـقفط: حيث تفتقر المنطقة الاقتصادية الخاصة بـقفط إلى الاتصال بشبكة الحركة، وهي تعد المنطقة الاقتصادية الخاصة المصرية الوحيدة التي تعاني من ذلك الضعف، ومن أهم العناصر التي تسهم بصورة كبيرة لجذب المستثمرين هي سهولة اتصالية المنطقة الاقتصادية الخاصة وباقي المناطق الأخرى وصولًا إلى العالم الخارجي، ولتقوية موقع المنطقة الخاصة بـقفط يمكن تعزيزها بمطار دولي أو محلي لسهولة ربطه بالمناطق الأخرى، ومنه إلى الدول الأخرى؛ لتسهيل عملية التصدير والاستيراد.

- تقوية الدعم الاقتصادي والسياسي للمنطقة الاقتصادية الخاصة بشبين الكوم: لازالت المنطقة الاقتصادية الخاصة بشبين الكوم تعاني من غياب الدعم السياسي والاقتصادي لها؛ مما أدى إلى تدهور المنطقة بالكامل؛ حيث كانت هذه المنطقة من أهم المناطق المتخصصة في صناعة المنسوجات والملابس على مستوى جمهورية مصر العربية، وبعد غياب ذلك الدعم لسنين طويلة أدى إلى تدهورها، ولتقوية المنطقة الاقتصادية الخاصة بشبين الكوم مرة أخرى لا بد من التركيز على الدعم الاقتصادي والسياسي لها، ودمجها مع الخطط الاستراتيجية الاقتصادية للدولة، بالإضافة إلى عمل ترويج مكثف لها؛ لجذب الاستثمارات إليها مرة أخرى.

ختامًا، يمكن القول أن الحكومة المصرية تدرك أهمية المناطق الاقتصادية الخاصة والدور الحيوي الذي تلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وذلك من خلال جذب الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية، وأيضًا باعتبارها آلية مهمة من آليات زيادة الصادرات ومضاعفة الناتج القومي، بالإضافة إلى فرص العمل الجديدة التي يمكن أن توفرها، وأيضًا قدرة تلك المناطق على نقل التكنولوجيا وطرق الإدارة الحديثة للبلاد، ولكن من خلال دراسة الباحث، وتحليل المناطق الاقتصادية الخاصة المصرية التسعة وتقييمها، اتضح أن المناطق الاقتصادية الخاصة المصرية تواجه بعض التحديات والصعوبات سواء في طرق الإدارة والتشغيل، أو في عمليات التطوير والتنمية،

**INTERNATIONAL JOURNAL OF
ADVANCED SCIENTIFIC RESEARCH AND INNOVATION
VOLUME 5, ISSUE 2, 2022, 28 – 48.**

ولكن خلال السنوات الأخيرة استعانت الحكومة المصرية بالدول ذوي الخبرة في مجال إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة وتطويرها وتنميتها، ومن ضمنهم: الصين التي تعد إحدى أنجح النماذج العالمية في مجال إنشاء تلك المناطق وتطويرها، ووضعت الحكومة المصرية مجموعة من الاستراتيجيات الواضحة والمحددة لتطوير المناطق الاقتصادية الخاصة القائمة وتنميتها، وأيضاً نحو إنشاء المزيد من تلك المناطق في السنوات القادمة.

المصادر :-

- Towards Economic Diversification across the Continent. UNCTAD 2021. HANDBOOK ON SPECIAL ECONOMIC ZONES IN AFRICA. United Nations Conference on Trade and Development.
- WIR19. UNCTAD 2019. World Investment Report 2019: Special Economic Zones. New York and Geneva: United Nations.
- قانون الإستثمار رقم 72 لسنة 2017 ميلاديا
- Standing Committee for Economic and Commercial Cooperation of the Organization of the Islamic Cooperation (COMCEC). October 2017. Special Economic Zones in the OIC Region: Learning from Experience. The COMCEC Coordination Office, Ankara/TURKEY.
- Zhihua, D. 2016. Special Economic Zones: Lessons from the Global Experience. Private Enterprise Development in Low-Income Countries (PEDL) Synthesis Paper Series, No.1
- UNDP. December, 2015. Comparative Study on Special Economic Zones in Africa and China. Working Paper series.
- Facility for Investment Climate Advisory Services (FIAS) of the World Bank Group, April 2008. Special Economic Zones: Performance, Lessons Learned, and Implications for Zone Development. Washington, DC.